الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/44/944
S/21282
2 May 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

UN LIBRARY
JUN 6 1990
UN/SA COLLECTION

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٣٤ من جدول الاعمال
الحالة في أمريكا الوسطى : الاخطار التي تهدد السلم والامن الدوليين

مجلس الامن
السنة الخامسة والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وموجهة إلى الامين العام من الممثل الدائم لايرلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم نص ما يلي :

(أ) الإعلان السياسي المشترك لمؤتمر دبلن الوزاري المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء وبلدان أمريكا الوسطى وبنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك كبلدان متعاونة ، المعقود يومي ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (المرفق الاول) ؛

(ب) البلاغ الاقتصادي المشترك الصادر عن الاتحاد الاوروبي والدول الاطراف في المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي بين بلدان أمريكا الوسطى وبنما والناتج عن مؤتمر الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ودول أمريكا الوسطى وبنما ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك كبلدان متعاونة ، المعقود في دبلن يومي ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ (المرفق الثاني) .

واللغات الاصلية لهاتين الوثيقتين هي الاسبانية والانكليزية والفرنسية .

وأرجو من سعادتكم العمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ من جدول الاعمال ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) فرنسيس ماهون هيز
السفير

../..

المرفق الاول

الإعلان السياسي المشترك لمؤتمر دبلن الوزاري المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء وبلدان أمريكا الوسطى ، وبنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك كبلدان متعاونة ، المعقود يومي ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠

١ - انعقد في دبلن يومي ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ المؤتمر الوزاري السادس للاتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء وبلدان أمريكا الوسطى وبنما ، وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك كبلدان متعاونة ، وهو المؤتمر المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وبلدان برزخ أمريكا الوسطى . وكان المؤتمر الوزاري الاول قد عقد في كوستاريكا في عام ١٩٨٤ ، وعقدت بعد ذلك مؤتمرات سنوية .

٢ - واشترك في المؤتمر :

عن الاتحاد الأوروبي

ايرلندا

سعادة السيد ريرارد كولينز ، ت . د.
وزير الخارجية

ايطاليا

سعادة السيد ايغو بوتيني
وكيل وزارة الخارجية

لوكسمبرغ

سعادة السيد جورجيس وولفارت
وزير الدولة للشؤون الخارجية

هولندا

سعادة السيد هانز فان دين بروك
وزير الخارجية

البرتغال

سعادة السيد خاو دي ديوس بينهيرو

وزير الخارجية

المملكة المتحدة

سعادة السيد تيموثي سينزبيري ، عضو البرلمان

نائب وزير الخارجية وشؤون الكومنولث

بلجيكا

سعادة السيد مارك أيسكينز

وزير الخارجية

الدانمرك

سعادة السيد بيني كيمبيرغ

وزير الدولة للشؤون السياسية

جمهورية ألمانيا الاتحادية

سعادة السيد هانز ـ ديتريش غينشر

وزير الخارجية الاتحادي

اليونان

سعادة السيد بانايوتيس تسونيس

سفير اليونان لدى ايرلندا

اسبانيا

سعادة السيد فرانسيشكو فيرناندير

وزير الخارجية

فرنسا

سعادة السيد رولان ديما

وزير الخارجية

لجنة الاتحادات الأوروبية

سعادة السيد آبيل ماتوتيس

عضو لجنة الاتحاد الأوروبي

عن بلدان أمريكا الوسطى وبنما

كوستاريكا

سعادة السيد رودريغو مادريغال نييتو

وزير الخارجية

السلفادور

سعادة السيد خوزيه مانويل باكاس كاسترو

وزير الخارجية

غواتيمالا

سعادة السيد أرييل يغيرا ايرياس

وزير الخارجية

هندوراس

سعادة السيد ماريو كارياس زاباتا

وزير الخارجية

نيكاراغوا

سعادة السيد خافيير شامارو

نائب وزير الخارجية

بنما

سعادة السيد خوليو إ. لينارس

وزير الخارجية

عن فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، كبلدان متعاونة

فنزويلا

سعادة السيد رينالدو فيغويريدو بلانشارت

وزير الخارجية

٠٣٥٠ث(٩٠)

كولومبيا

سعادة السيدة كليمينسيا فوريرو دي كاستيلانوس
نائبة وزير الخارجية

المكسيك

سعادة السيد فيرناندو سولانا
وزير العلاقات الخارجية

عن الأمانة الدائمة للمعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى

السيد ماركو انطونيو فيلامار كونتريراس
الأمين العام

٣ - وبحث المشتركون المسائل ذات الاهتمام المشترك في إطار الحوار والتعاون اللذين أُقيما في العقد الماضي . ورحب المشتركون بالتطور الايجابي في عملية السلم الإقليمي في أمريكا الوسطى ، واتفقوا على أنه قد جرى تحقيق تقدم بالمقارنة بالاحتمالات الخطيرة التي كانت قائمة في المنطقة في نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات . وقد اتسمت تلك الفترة بغياب الديمقراطية في بعض بلدان المنطقة ، والتدخل الأجنبي ، ووقوع حوادث على الحدود ، وارتفاع مستوى العنف ، وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة ، وعوامل سلبية أخرى . وعملية إقرار السلم في أمريكا الوسطى ساعدت على مواجهة هذه العوامل السلبية وحظيت في ذلك بدعم الاتحاد الأوروبي وهو دعم أعيد تأكيده مرات عديدة .

وجهود الوساطة التي بذلتها مجموعة كونتادورا ، والحوار الذي تلاها والذي بدأته عملية اسكيبولاس ، سمحت بإجراء مفاوضات تفصيلية بهدف تحقيق سلم دائم وتعددية حقيقية وعمليات تقوم على الديمقراطية والمشاركة ، واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي ، وتحقيق الاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية في المنطقة .

ورحب المشتركون بتزايد الاهتمام الايجابي بأمريكا الوسطى من جانب الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية اللتين أدت مشاركتهما إلى توفير مناخ جديد من الثقة في العلاقات بين بلدان أمريكا الوسطى ، ولهذا فإنهم حثوا الأمين العام لكل من المنظمتين على مواصلة إسهامهما الهام من أجل تحقيق السلم في المنطقة .

٤ - وباعتبار أن الحالة الاقتصادية الحرجة في أمريكا الوسطى مستمرة في التدهور فإن وزراء الاتحاد الأوروبي ووزراء فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، كبلدان متعاونة ، أكدوا من جديد التزام حكوماتهم بمواصلة دعمها النشط للجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى في إطار عملية اسكيبولاس ورغبتها في مواصلة هذا الدعم . كذلك فإن وزراء الاتحاد الأوروبي أكدوا من جديد أهمية تكثيف التعاون الاقتصادي بين الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي للمنطقة ودعم تنميتها الاقتصادية وتقدمها الاجتماعي من أجل زيادة الاستقرار السياسي .

ودعا الوزراء لجنة الاتحاد الأوروبي الى أن تبحث مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك التوصل الى طرق لتنسيق المعونة التي يقدمها الاتحاد مع المعونة التي تقدمها البلدان الثلاثة إلى بلدان برزخ أمريكا الوسطى وذلك بهدف زيادة فعالية التعاون بشكل شامل .

واتفق الوزراء على أن يؤكدوا من جديد أهمية التعاون الدولي كعنصر موازٍ لا غنى عنه في الجهود السياسية التي تُبذل من أجل تحقيق السلم في المنطقة وذلك على نحو ما أعرب عنه رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماع القمة الذي عقد في سان إيسيدرو دي كورونادو في كانون الأول/ديسمبر الماضي وأكده من جديد في "إعلان مونتيليمار" في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

وأكد وزراء فنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، من جديد ، أن الدعم الاقتصادي الذي يقدمه المجتمع الدولي لا غنى عنه في عملية تحقيق السلم وأنهم يتعهدون ، من هذه الناحية ، بأن تدعم حكوماتهم هذه العملية .

٥ - واتفق الوزراء على أن أفضل الخيارات القائمة لتحقيق حل دائم لأزمة أمريكا الوسطى ، كما تبين من التقدم الذي أُحرز بالفعل على الرغم مما صودف من مشكلات وعقبات ، لا يزال هو الامتثال بالكامل للاتفاقات التي تُلتزم بها في إطار عملية اسكيبولاس . وفي الوقت نفسه فإن الوزراء أبرزوا الحاجة الى احترام قواعد ومبادئ القانون الدولي ، وبالتحديد ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الامريكية .

٦ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم بمبدأ المشاركة الكاملة للشعوب في عمليات سياسية ديمقراطية بالفعل وتعددية ، وشددوا على ضرورة أن تحترم جميع بلدان المنطقة هذه العمليات إضافة إلى احترام حقوق الإنسان وحكم القانون ، والفصل بين السلطات المؤسسية ، وبصورة خاصة ضمان استقلال وحياد الهيئة القضائية .

واعتبر الوزراء أن هذا من شأنه أن يسهّل تعزيز العدالة الاجتماعية ، وسيادة الدول ووحدة أراضيها ، وحق جميع الشعوب في تحديد نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحرية ودون تدخل خارجي .

وأشار الوزراء إلى أن البرلمان الاوروبي قد خصص في ميزانية الاتحاد لعام ١٩٩٠ اعتمادا لتمويل اجراءات تهدف إلى تعزيز العمليات الديمقراطية في أمريكا الوسطى .

٧ - واعتبر الوزراء أيضا أنه ينبغي ، وفقا لاتفاقات اسكيبولاس ، العمل بنشاط على تشجيع اجراء حوار داخلي يهدف ، عن الطريق المصالحة الوطنية ودون خوف ، إلى إقامة نظم ديمقراطية تعددية حقيقية وتحسين النظم القائمة بحيث تنطوي هذه النظم على تشجيع العدالة الاجتماعية وضمان الاحترام الكامل والفعّال لجميع حقوق الإنسان ، والحريات المدنية والسياسية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :

وفي هذا الصدد فإن وزراء الاتحاد الأوروبي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك حثوا ، بشدة ، جميع الاطراف على العمل من أجل التوصل الى اتفاق بشأن وقف الاعمال العدائية في دول المنطقة التي تعاني في الوقت الحالي من أعمال تقوم بها مجموعات غير نظامية وذلك من خلال تدابير ملائمة تهدف الى تحقيق وقف فعّال لإطلاق النار وفقا لاحكام اتفاق اسكيبولاس الثاني .

وشدد الوزراء على أهمية الالتزام بالاتفاقات التي انضم إليها رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماعي القمة اللذين عقدا في تيلا وفي سان إيسيدرو دي كورونادو من أجل تعزيز السلم والامن والديمقراطية في أمريكا الوسطى وهي التزامات جرى التصديق عليها وتاكيدها من جديد في مونتيليمار .

وحث المشتركون جميع القوات غير النظامية العاملة في المنطقة على الاشتراك في العمليات السياسية الدستورية التي تجري في بلدانها وذلك وفقا للبرنامج المشترك لتسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية وأفراد أسرهم وإعادتهم الى الوطن أو توطينهم الاختياري في نيكاراغوا وبلدان أخرى ، من ناحية ، والمساعدة في تسريح جميع الاشخاص المشتركين في عمليات مسلحة في بلدان المنطقة عندما يلتمسون ذلك طواعية ، من ناحية أخرى . على النحو الذي جرى تأكيده في إعلان مونتيليمار .

٨ - وأبرز الوزراء أهمية الانتخابات التي أُجريت في السلفادور وكوستاريكا وهندوراس منذ انعقاد المؤتمر الوزاري الاخير في سان بيدرو سولا . وفي جميع هذه الحالات أُجريت الانتخابات في جو من الحرية والديمقراطية وكانت متفقة ، الى حد ما ، مع روح اتفاق اسكيبولاس الثاني ، الامر الذي أدى إلى تعزيز العملية الديمقراطية في تلك البلدان .

وذكر الوزراء أيضا أن الانتخابات التي أُجريت مؤخرا في نيكاراغوا والتي أعلن عنها رئيس جمهورية نيكاراغوا في مؤتمر القمة الذي عُقد في كوستا ديل سول تمثل حدثا تاريخيا بالنسبة لذلك البلد .

واتفق وزراء أمريكا الوسطى والاتحاد الاوروبي على أن الانتخابات جرت في نيكاراغوا بحرية وديمقراطية ونزاهة ، وفقا لاتفاقات اسكيبولاس ، وذلك حسبما جرى تأكيده من جانب المنظمات الانتخابية ومراقبي الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية والبرلمان الاوروبي ، ضمن جهات أخرى .

وأكد الوزراء أنه ينبغي أن تؤدي الانتخابات المذكورة أعلاه إلى زيادة دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وحكم القانون في نيكاراغوا . ورحب الوزراء أيضا بتصميم حكومة نيكاراغوا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة كي يتم نقل السلطة إلى الحكومة الجديدة بنظام وبشكل كامل وفي جو سلمي وذلك في إطار بروتوكول نقل السلطة .

وأبرز الوزراء الدور الايجابي للمراقبين الدوليين في العمليات الانتخابية وفقا للنقطة ٤ من عملية اسكيبولاس .

ورحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في تونكوتين بهندوراس ، والذي اعتمده مؤتمر رؤساء أمريكا الوسطى في مونتيليمار ، لتسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية وأفراد أسرهم و إعادتهم إلى الوطن أو توطينهم الاختياري ، وهو الاتفاق الذي سيشكل دون شك إسهاما هاما في إرساء الديمقراطية وتحقيق المصالحة الوطنية . ورحب الوزراء بالمناشدة الموجهة إلى فريق مراقبي الامم المتحدة في أمريكا الوسطى وإلى اللجنة الدولية للدعم والتحقق لاتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة تقديم الدعم الملائم لتسريح أعضاء المقاومة داخل نيكاراغوا وخارجها ونزع سلاحهم ، وأشاروا إلى أن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى قد اتفقوا على أن يبدأ هذا على الفور وأن يتم في موعد أقصاه ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

ورحب الوزراء بإعراب رؤساء أمريكا الوسطى عن تقديرهم لتعاون حكومة هندوراس من أجل تسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية .

٩ - وأعرب الوزراء عن اتفاقهم مع الدعوة إلى إنهاء الأعمال العدائية في السلفادور ، على الفور وبطريقة فعّالة ، من خلال إجراء حوار صريح وبنّاء بهدف دمج أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الحياة السلمية في البلد وذلك في مناخ من الأمن ومع احترام حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية .

وبهذه الروح ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم البالغ بالتوقيع ، في جنيف في ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، على الوثيقة التي اتفق فيها على القيام فورا ، تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة ، باستئناف الحوار بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بهدف إنهاء النزاع المسلح لذلك البلد ، في أقرب وقت ممكن ، عن طريق مفاوضات صريحة وعلنية .

وعلاوة على هذا فإن الوزراء قد اتفقوا على أنه لتعزيز عملية تحقيق السلم وإرساء الديمقراطية في المنطقة لابد من الالتزام بجميع أحكام الجزء الثالث من البرنامج المشترك المذكور أعلاه والمسمى "المساعدة في تسريح أعضاء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني طواعية" .

١٠ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للنجاح الذي تحقق بالنسبة لإنشاء اللجنة الدولية للدعم والتحقق وفريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى في بلدان أمريكا الوسطى ولقيامهما بدور هام في تطوير عملية السلم . وأكد وزراء الاتحاد الأوروبي ، من جديد ، دعمهم القوي للأعمال التي يضطلع بها فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى واللجنة الدولية للدعم والتحقق .

ورحب الوزراء بقرار توسيع نطاق ولاية فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى كي يسهم الفريق في تنفيذ عملية تسريح رجال المقاومة النيكاراغوية .

وشدد الوزراء على أهمية وجود آليات التحقق السياسية لاتفاقات اسكيبولاس ، وأشاروا إلى أن هناك إمكانية لان تسهم لجنة المصالحة الوطنية في تحقيق أهداف العملية السلمية . ومن هذا المنطلق ، رحب الوزراء بالاتفاق الذي تم التوصل إليه

بين لجنة المصالحة الوطنية لغواتيمالا والاتحاد الثوري الوطني في غواتيمالا في اجتماع أوسلو .

١١ - وأكد الوزراء من جديد اقتناعهم بأنه من المهم أن تسهم جميع البلدان التي لها علاقات ومصالح في المنطقة إسهاما حقيقيا في توفير الظروف اللازمة لتحقيق السلم وإرساء الديمقراطية وكفالة التنمية الاقتصادية في أمريكا الوسطى .

ومن هذه الناحية ، أكد الوزراء من جديد طلبهم الثابت بأن تمتنع حكومات بلدان المنطقة ، أو البلدان الخارجة عن المنطقة ، التي تساعد القوات غير النظامية في المنطقة عن تقديم هذه المساعدة ، باستثناء المساعدة الإنسانية التي يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف التي حددها رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماعي القمة اللذين عقدا في تيلا وفي سان ايسيدرو دي كورونادو . وأحاط الوزراء علما بالنداء الذي وجّه في اجتماع القمة الذي عقد في مونتيليمار من أجل توجيه الأموال المعتمدة للمقاومة النيكاراغوية إلى اللجنة الدولية للدعم والتحقق واستخدام هذه الأموال في إعادة دمج الأشخاص الذين يسلمون أسلحتهم إلى فريق مراقبي الأمم المتحدة في أمريكا الوسطى في الحياة العادية للمجتمع .

وشدد الوزراء أيضا على أهمية التزام رؤساء بلدان أمريكا الوسطى بمنع استخدام أراضي بلدانهم من جانب الأشخاص أو المنظمات أو الجماعات التي تهدف إلى زعزعة حكومات بلدان أمريكا الوسطى .

١٢ - ورحب الوزراء بالقرار الذي اتخذه رؤساء أمريكا الوسطى الخمسة بتشجيع استئناف المفاوضات المعلقة ذات الصلة بالأمن والتحقق وتحديد الأسلحة والحد من الأسلحة وإعداد جدول زمني لهذه المفاوضات .

١٣ - وأحاط الوزراء علما بالقرار الذي اتخذه رؤساء أمريكا الوسطى بإدانة الأعمال الإرهابية في المنطقة ، وتجديد الدعوة إلى وقف جميع أعمال العنف التي تضر بشكل مباشر أو غير مباشر بالسكان المدنيين وبالهيكل الأساسي الانتاجي ، والدعوة إلى الإفراج فورا عن جميع الأشخاص المحتجزين لدى القوات غير النظامية أو المجموعات الارهابية .

١٤ - ورحب الوزراء بالتقدم الذي أُحرز في عملية إنشاء برلمان أمريكا الوسطى وأعربوا عن ارتياحهم فيما يتعلق بالانتخابات التي أجريت بالفعل في هندوراس بغية إنشاء البرلمان ، وموافقة نيكاراغوا ، وقيام السلفادور وغواتيمالا بايداع وثائق التصديق .

وأكد الوزراء من جديد ، أيضا ، أهمية برلمان أمريكا الوسطى كمحفل دائم تستطيع فيه شعوب المنطقة صياغة توصيات بشأن المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لأمريكا الوسطى ، وأكدوا اقتناعهم بأن انشاء ذلك البرلمان سيمثل تقدما هاما بالنسبة لتكامل المنطقة .

وأشار وزراء الاتحاد الاوروبي الى تمسكهم ، بتعاون وثيق مع البرلمان الاوروبي ، بقرارهم المتعلق بتقديم المساعدة التقنية والمالية لعملية انشاء برلمان امريكا الوسطى ، سواء بالنسبة لتنظيمه المادي والتقني أو بالنسبة للقيام بالعمليات الانتخابية . وأعرب الوزراء أيضا عن أملهم في الانتهاء من عملية التصديق على برلمان أمريكا الوسطى في ظل المناخ السياسي الجديد السائد في المنطقة . وأعرب الوزراء أيضا عن ترحيبهم بالاقتراح الذي قدمته فنزويلا وكولومبيا والمكسيك والذي أكد من جديد عزم هذه البلدان على تقديم الدعم الكامل لعملية إنشاء برلمان أمريكا الوسطى وقيامه بوظائفه .

١٥ - وأعرب الوزراء عن القلق إزاء المشكلات الاجتماعية الاقتصادية الحادة التي تواجهها أمريكا الوسطى ، وأقروا بأن خدمة الدين الخارجي لبعض بلدان أمريكا الوسطى تشكل عبئا ثقيلا على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وأكد الوزراء من جديد أنه ينبغي على جميع الأطراف المعنية أن تسهم في إيجاد حل لهذه المشكلة ، وطلب وزراء أمريكا الوسطى تأييد وزراء الاتحاد الاوروبي في النظر ، بطريقة ايجابية ، في إعادة التفاوض على هذا الدين .

وأكد وزراء الاتحاد الاوروبي ، من جديد ، عزمهم على الإسهام في تحقيق أهداف ومرامي الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى كوسيلة لدعم الجهود التي تبذل في اطار اتفاق اسكيبولاس الثاني .

ورحب وزراء امريكا الوسطى باهتمام الاتحاد الاوروبي بدعم تلك الخطة وبالبيان

الذي أصدره الاتحاد في الاجتماع الذي عقد بين حكومات أمريكا الوسطى والحكومات والمؤسسات المتعاونة في إطار الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى الذي عقد في جنيف في الفترة من ٤ الى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ بهدف دعم توجيه الجهود اللازمة لتكثيف التعاون لصالح المنطقة .

ورحب وزراء أمريكا الوسطى بالقرار الذي اتخذه الاتحاد بتقديم رد ملائم وإيجابي على الدعوة التي قاموا بصياغتها في اجتماع سان خوسيه الوزاري الخامس من أجل دعم الجهود التي من شأنها أن تؤدي الى إعادة تشكيل هيكل عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة ، وتنشيط وتعزيز هذه العملية ، وخاصة بالنسبة لإنشاء نظام اقليمي للمدفوعات بحيث يعزز هذا النظام التجارة الاقاليمية ، وهو القرار الذي أدى الى اعتماد الوثيقة المقابلة التي جرى توقيعها خلال الاجتماع الحالي .

وأحاط وزراء الاتحاد الاوروبي علما ، مع الارتياح ، باتفاق رؤساء امريكا الوسطى على عقد مؤتمر قمة اقتصادي لاتخاذ قرارات سياسة في هذا المجال .

١٦ - وأبرز الوزراء الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال اللاجئين والعائدين الى الوطن في إطار "اتفاقات المؤتمر الدولي المعني باللاجئين والعائدين والمشردين في أمريكا الوسطى" التي عقدت في غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ ، وأشاروا الى أن هناك حاجة ملحّة إلى إعطاء دفعة ، في الوقت الملائم ، للبرامج المتكاملة المتعلقة بالمساعدة والتنمية لصالح العائدين والمشردين والتي تهدف الى تحقيق دمجهم الكامل في مجتمعاتهم المحلية داخل السياقات المؤسسية والهيكلية لبلدانهم .

وفي هذا الخصوص ، أعرب وزراء الاتحاد الاوروبي عن اهتمامهم بتنفيذ بعض البرامج أو المشاريع التي ستشترك في تحديدها البلدان المتأثرة والمنظمات الدولية المختصة .

١٧ - ورحبت الاطراف أيضا ، مع الارتياح ، ببدء عمليات لجنة البيئة والتنمية لأمريكا الوسطى ، وهي أولى الآليات التعاونية الاقليمية التي تهدف الى تعزيز الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية في المنطقة ، فضلا عن حماية البيئة في بلدان المنطقة وتحسين نوعيتها ، وأعرب وزراء الاتحاد الاوروبي عن اهتمامهم بدعم هذه الأهداف بطرق ملائمة .

١٨ - واتفق الوزراء على أن إساءة استهلاك المخدرات والاتجار غير المشروع بهما يمثلان واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء . ورحب وزراء الاتحاد الأوروبي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بالاتفاق الاقليمي للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات (مونتيليمار ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠) وأعربوا عن أملهم الكبير في تنفيذ هذا الاتفاق على وجه السرعة . وأعرب الوزراء عن ارتياحهم للاستنتاجات التي تم التوصل اليها في الدورة الاستثنائية التي عقدتها الامم المتحدة بشأن المخدرات والعقاقير والمؤشرات العقلية التي عقدت في الفترة من ٢٠ الى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ . وأعرب الوزراء أيضا عن تمنياتهم بنجاح اجتماع القمة الوزاري العالمي بشأن تقليل الطلب على المخدرات وأخطار الكوكايين المعقود في لندن في الفترة من ٩ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٠ .

وأكد الوزراء من جديد رغبة حكوماتهم في التعاون في مكافحة أخطار المخدرات وفي تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة . وأكد الوزراء أيضا رغبة الاتحاد ودوله الأعضاء وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك في تعزيز التعاون مع بلدان برزخ أمريكا الوسطى في هذا المجال .

١٩ - وأعرب المشتركون في مؤتمر دبلن عن ارتياحهم للنتائج التي أسفر عنها حوارهم وقرروا أن يجتمعوا في العام القادم في أمريكا الوسطى وفقا لقاعدة التناوب .

٢٠ - وأعرب المشتركون في مؤتمر دبلن عن شكرهم العميق لحكومة أيرلندا لمبادرتها المتعلقة بعقد هذا المؤتمر . وشكر المشاركون ، بالمثل ، شعب دبلن لحفاوته البالغة والحارة ولحسن تنظيم المؤتمر الذي أدى الى نجاحه نجاحا كبيرا .

المرفق الثاني

البلاغ الاقتصادي المشترك الصادر عن الاتحاد الأوروبي والدول الأطراف في المعاهدة العامة للتكامل الاقتصادي بين بلدان أمريكا الوسطى وبنما والناتج عن مؤتمر الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء ، ودول أمريكا الوسطى وبنما ، وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك كبلدان متعاونة ، المعقود في دبلن يومي ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠

(مؤتمر سان خوسيه السادس)

١ - رحّبت بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى باستمرار تكثيف الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين المنطقتين وهو الحوار الذي بدأ نتيجة لاتفاق لكسمبرغ لعام ١٩٨٥ . وقد أكدت هذه البلدان الحاجة إلى أن تنهى بنجاح عمليات إقرار السلم التي بدأها رؤساء بلدان المنطقة في اسكويبولاس ، وأكدوا من جديد العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والديمقراطية والسلم .

وفي هذا السياق ، أكد الطرفان ، من جديد ، الأهمية التي يعلقانها على تنفيذ القرارات التي اتخذت في تيلا بهندوراس يومي ٦ و ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، وهي القرارات التي تمثل خطوة هامة نحو إعادة السلم والاستقرار السياسي في المنطقة .

وبالمثل ، أقر الطرفان بأهمية تنفيذ التعهدات التي قطعها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى على أنفسهم في اجتماع القمة الذي عقدوه في سان ايسيدرو دي كورونادو بكوستاريكا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ؛ وأشاروا أيضا إلى النداء الذي وجّهه رؤساء أمريكا الوسطى إلى المجتمع الدولي لزيادة المعونة التي يقدمها إلى المنطقة بالنظر إلى أن التعاون الدولي يمثل عنصرا حيويا موازيا في المساعي السياسية الرامية إلى تحقيق السلم في المنطقة .

وهنأ وزراء الاتحاد الأوروبي حكومات أمريكا الوسطى على نمو عملية تحقيق السلم كما انعكس في الانتخابات التي أجريت مؤخرا ، في جو من الحرية والديمقراطية ، في نيكاراغوا وفي المصالحة الوطنية التي يجري تحقيقها حاليا في السلفادور .

وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد تصميمه على دعم الجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى من أجل التوصل إلى تحقيق السلم وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية القابلة للإدامة في المنطقة . ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد أقر بأن مؤتمر القمة الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى ، الذي دعا إلى عقده رؤساء المنطقة في إعلان مونتيليمار الذي أصدروه ، له أهمية بالغة ، ورحب بالدعوة إلى عقد ذلك المؤتمر .

٢ - وأشارت بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى إلى الأهداف والتدابير الرئيسية التي تضمنها اتفاق لكسمبرغ . كذلك فإن هذه البلدان أكدت من جديد أن المساعي الرامية إلى تحقيق التعاون المتبادل ستستمر وفقا لما تحدد في اجتماعات وزارية سابقة ، وخاصة في مؤتمر سان خوسيه الرابع الذي عقد في هامبورغ ومؤتمر سان خوسيه الخامس الذي عقد في سان بيدرو سولا ، وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالتدابير الطارئة والتدابير الرامية إلى تنشيط عملية تحقيق التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى وإعادة تشكيلها وتعزيزها .

وفي هذا الصدد ، تعهد الاتحاد ودوله الأعضاء بمواصلة دعم الدراسات والمقترحات والتدابير الموجّهة نحو تحقيق التكامل الإقليمي وتحسين دمج اقتصاد أمريكا الوسطى في الاقتصاد العالمي .

٣ - وأشار الوزراء إلى أنه على الرغم من تحسن النتائج الاقتصادية لبعض بلدان المنطقة في عام ١٩٨٩ فإن الحالة الاقتصادية العامة لبلدان أمريكا الوسطى لا تزال بالغة الخطورة وذلك مع استمرار النزاعات في بعض أجزاء المنطقة وتردي عوامل معينة في المناخ الاقتصادي الدولي ، وخاصة ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الأسعار العالمية لبعض السلع الأساسية التي تصدّرها المنطقة .

وفي رأي الوزراء أن الحالة تدعو إلى اتباع سياسات تهدف إلى تعديل الاقتصاد وتحديثه ، وتحسين الهيكل الاجتماعي الاقتصادي لكل بلد ، وتعزيز التكامل الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

وأقر الوزراء بأن التعاون الدولي في تقديم الدعم اللازم لهذه المساعي له أهمية خاصة .

٤ - ورحّب الطرفان بالمرحلة الجديدة التي وصل إليها التعاون بين الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى والتي جعلت من الممكن ، بمساعدة مالية وتقنية من الاتحاد ، وضع نظام إقليمي جديد للمدفوعات بهدف تنشيط التجارة الإقليمية داخل أمريكا الوسطى .

وقرار الاتحاد بتقديم دعمه لهذا النظام يمثل خطوة إيجابية في الاستجابة للنداء الذي وجّهته إليه بلدان المنطقة في مؤتمر سان خوسيه الوزاري الخامس الذي عقد في سان بيدرو سولا بهندوراس لدعم الجهود الرامية إلى إعادة تشكيل عملية التكامل الاقتصادي في المنطقة وتنشيط وتعزيز هذه العملية . وهذا القرار يتماشى مع الحوار بين الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى ، وهو حوار يهدف إلى تحقيق السلم والاستقرار والديموقراطية التعددية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية القابلة للإدامة في المنطقة .

والقرار يدعم التزام بلدان أمريكا الوسطى بتحرير التجارة الإقليمية تدريجيا ، وهو الأمر الذي يعتبر عنصرا هاما لإعادة تشكيل عملية تحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة وتنشيط وتعزيز هذه العملية ، وجعل عملات بلدان أمريكا الوسطى قابلة للتحويل كما كانت ، ودمج المنطقة دمجا كاملا في التجارة الدولية .

وقد أخذ قرار الاتحاد في الاعتبار الجهود التي اضطلعت بها بعض بلدان المنطقة لإعادة تشكيل اقتصاداتها ، وهو يهدف إلى تعزيز رغبة المنطقة في مواصلة إجراء الإصلاحات الرامية إلى تحسين الأداء الاقتصادي .

٥ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم بالنسبة لمستوى المعونة العامة التي يقدمها الاتحاد والتي ظلت قيمتها لعام ١٩٨٩ حوالي ١٠٠ مليون وحدة من وحدات النقد الأوروبية على الرغم من الصعوبات التقنية التي صودفت في تقديم المعونة الغذائية . وأشار الوزراء إلى أن جميع العمليات التي بدأت منذ انعقاد المؤتمر الوزاري في هامبورغ قد سارت بطريقة مرضية .

٦ - وبالإشارة إلى الفقرة ١٤ من البلاغ السياسي المشترك فإن وزراء الاتحاد الأوروبي ، بتعاون وثيق مع البرلمان الأوروبي ، أكدوا تصميمهم على تقديم الدعم التقني والمالي لعملية إنشاء برلمان أمريكا الوسطى سواء بالنسبة للتنظيم التقني أو لإجراء العمليات الانتخابية .

٧ - وأعرب الطرفان عن ارتياحهما بالنسبة لاجتماع المؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى الذي عقد في نهاية أيار/مايو ١٩٨٩ في غواتيمالا والذي أدى إلى وضع خطة عمل منسقة ، تحظى بتأييد الاتحاد الاوروبي ، لمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في المنطقة . واعتبر الطرفان أن الخطة تشكل الإطار المرجعي للعمليات التي يضطلع بها في هذا الميدان ، وأشار الطرفان إلى أن تنفيذ المشاريع الواردة في خطة العمل سيسهم في تعزيز عملية السلم والمصالحة في المنطقة . وفي هذا الإطار ، نفذ الاتحاد بالفعل ، منذ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، مشاريع في بلدان مختلفة في أمريكا الوسطى .

واتفق الطرفان على أن الأحداث السياسية الأخيرة ستؤدي إلى تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين العائدين إلى بلدانهم الأصلية . وسيتطلب هذا الوضع جهودا كبيرة من جانب المجتمع الدولي ككل . والاجتماع المقبل للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى ، المقرر عقده في نيويورك يومي ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ستكون له أهمية بالغة ، إذ أنه سيتيح الفرصة لبلدان أمريكا الوسطى كي تعرض مشاريعها ذات الأولوية ، كما سيتيح الفرصة للمجتمع الدولي لبحث المشكلة . وكرر الاتحاد تعهداته السابقة وذكر أنه على استعداد لتقديم دعم كبير لعودة اللاجئين الطوعية ولإعادة دمجهم في مجتمعاتهم الأصلية .

ووفقا للمبادئ الإنسانية التي يعلّق عليها الطرفان أهمية كبيرة ، أكد الطرفان أنهما يعطيان أولوية لإعادة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم الأصلية ، وهو الحل المثالي للمشكلة ، أو تقديم المعونة للاجئين في البلد المضيف إذا كانت الظروف غير مناسبة لإعادتهم إلى بلدانهم . وفي هذا السياق ، كان الوزراء متنبهين بصفة خاصة إلى أن المؤتمر الدولي قد شدد على أن تكون عودة اللاجئين الطوعية إلى بلدانهم الأصلية أو أماكنهم الأصلية في ظروف من الأمن والنزاهة واحترام حقوق الإنسان ، واتفقوا على رصد الالتزام بهذه المعايير بشكل مستمر .

وسوف ينظر الاتحاد الأوروبي في إمكانية مساعدة السلفادور ونيكاراغوا في المشاريع التي تسهل إيجاد الوظائف لدعم إعادة توطين الجماعات غير النظامية المسرحة وإعادة الأشخاص المهرة إلى أوطانهم وتقديم المعونة الغذائية الطارئة بقدر ما تدعو الحاجة .

وأقر الوزراء أيضا بالحاجة إلى زيادة تعزيز دعم وتنفيذ خطط حماية البيئة والتنمية المتكاملة للمجتمعات التي تستضيف آلاف اللاجئين أو العائدين أو المشردين في المنطقة .

٨ - وأعرب الطرفان عن سرورهما بنجاح الاجتماع الاول الذي عقد في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٦ تموز/يوليه ١٩٨٩ تحت رعاية الامم المتحدة بين حكومات بلدان أمريكا الوسطى والحكومات والمؤسسات المتعاونة في الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى .

وأعربت بلدان أمريكا الوسطى بصفة خاصة عن تقديرها لحضور الاتحاد الاوروبي ذلك الاجتماع وتعهده ببذل جميع الجهود اللازمة لتكثيف التعاون مع أمريكا الوسطى .

ورحّبت بلدان الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى ، أيضا ، بأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ والمعنون "الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى" قد اعتمد بالاتفاق العام .

وبالنظر إلى أن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى تؤيد بشكل إيجابي التنمية الإقليمية ، وبالنظر أيضا إلى القرار الذي اتخذه في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماع القمة الذي عقدوه في مونتيليمار (نيكاراغوا) ، فإن بلدان أمريكا الوسطى حثّت وزراء الاتحاد على دعم الاتصالات التي تجري مع مجلس إدارة برنامج الامم المتحدة الإنمائي كي يخصص للخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ، في فترته البرنامجية القادمة ، موارد معادلة للموارد التي قدمت في عام ١٩٨٨ لبدء تنفيذ الخطة أو تزيد عنها . وحثّت بلدان أمريكا الوسطى وزراء الاتحاد ، أيضا ، على الاشتراك في الاجتماعات القطاعية المقرر عقدها ابتداء من الربع الثاني من هذا العام .

وفي هذا الصدد ، شدد الطرفان على وجود حاجة ملحّة إلى أن يقوم أكبر عدد ممكن من البلدان بدور نشط وإلى تشجيع المجتمع الدولي على تقديم تعهدات في تلك الاجتماعات القطاعية .

٩ - ورحّب الطرفان بالتقدم الذي تحقق بالنسبة لإجراءات انضمام بعض بلدان أمريكا

الوسطى إلى مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . وقد أدى هذا ، بالفعل ، إلى انضمام أحد بلدان المنطقة إلى المجموعة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ .

وشجع الاتحاد ، بشدة ، البلدان الأخرى التي قدمت طلبات للانضمام على أن تواصل جهودها ، وأكد لبلدان أمريكا الوسطى أنه سيواصل تأييده داخل مجموعة "غات" من أجل دمج هذه البلدان ، إلى أقصى حد ممكن ، في النظام التجاري المتعدد الأطراف بطريقة تلائم احتياجاتها الإنمائية والجهود التي تبذلها في ذلك الصدد . وأقر الاتحاد بالجهود التي تبذلها بلدان أمريكا الوسطى للتنسيق فيما بينها في جولة مفاوضات أوروغواي من خلال أعمال فريق سفراء بلدان أمريكا الوسطى في جنيف . وأعرب الاتحاد عن استعداده ، في سياق برامج المساعدة التقنية الحالية بالنسبة لمجموعة "غات" وجولة أوروغواي ، لدراسة طلبات المساعدة المقدمة من بلدان أمريكا الوسطى .

وشدد الطرفان على أهمية النتائج التي تحققت ، بالفعل ، في المفاوضات المتعددة الأطراف التي جرت في جولة أوروغواي بشأن مجموعة "غات" . وشدد الطرفان على الطبيعة الإيجابية للقرار الذي اتخذه الاتحاد بالقيام تدريجيا ، حتى مع استمرار مفاوضات جولة أوروغواي ، بتخفيض التعريفات الجمركية ، من طرف واحد ، بالنسبة لبعض المنتجات الاستوائية ذات الأهمية بالنسبة لبلدان أمريكا الوسطى .

وأعربت بلدان الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى المشتركة في مفاوضات جولة أوروغواي عن تصميمها الثابت على مواصلة جهودها في المرحلة الحالية من المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي متوازن على أساس إعلان بونتا ديل إستي ونتائج استعراض منتصف المدة .

١٠ - وأقر الطرفان بالحاجة إلى إعطاء دفعة أخرى للتجارة بين المنطقتين ، وأشارا إلى الإسهام الإيجابي لنظام الأفضليات المعمم وإلى التحسينات التي أدخلت على النظام لعام ١٩٩٠ بالنسبة للمنتجات المصدرة من المنطقة . واتفق الطرفان أيضا على أنه من المفيد أن تبحث ، في إطار اللجنة الفرعية المعنية بالسلع الأساسية والتعاون التجاري وفي اللجنة المشتركة ، الطرق التي تكفل تحقيق الأثر الكامل للتسهيلات الجمركية التي يمنحها الاتحاد . وفي هذا الصدد أوضح الاتحاد أنه سيكون من الممكن

الاستفادة من قاعدة "المصدر التراكمي الإقليمي" داخل نظام الافضليات المعمم وأن هذا سيفيد المنطقة شريطة أن يسمح التعاون الإداري بذلك .

وفي هذا السياق ، تم خلال عام ١٩٨٩ تنظيم حلقتي عمل تقنيتين في أمريكا الوسطى من أجل تمكين خبراء الاتحاد من إعلام الشركات بالفرص المتاحة طبقا لنظام الافضليات المعمم وبكيفية الاستفادة من هذه الفرص . واتفق الطرفان على مواصلة هذا الجهد .

١١ - وأبلغ الاتحاد بلدان أمريكا الوسطى بالتقدم المحرز فيما يتصل بتكامل الاتحاد واستكمال السوق الاوروبية الوحيدة ، الذي أسفر بالفعل عن حفز النمو الاقتصادي في بلدان الاتحاد كما أسفر عن زيادة كبيرة في واردات الاتحاد في السنوات الاخيرة ، مما جعل من الواضح أن استكمال سوق أوروبية كبيرة موحدة من شأنه أن يحفز الاقتصاد العالمي .

وكررت بلدان أمريكا الوسطى من جديد قلقها إزاء الآثار التي قد تترتب على انشاء سوق وحيدة في المنطقة وأكدت اهتمامها بأن يتخذ الاتحاد الاقتصادي الاوروبي خطوات لتقديم معلومات متنوعة بشأن تهيئة فرص التجارة أمام المنطقة ؛ وثمة مثال على تلك الفرص وهو الدراسة التي شجعتها اللجنة الاوروبية في عام ١٩٩٠ وعمل ترتيبات لعقد حلقات دراسية إعلامية لفئات اقليمية مهتمة . وفي الوقت نفسه ، طلبت بلدان امريكا الوسطى من الاتحاد إجراء تحليلات ومناقشات وتبادلات في الآراء بشأن هذه المسألة في اطار اللجنة الفرعية المعنية بالسلع الأساسية والتعاون التجاري .

وأعرب الاتحاد عن اعتقاده بأن استكمال سوق وحيدة يؤثر بصورة مواتية على التجارة مع أمريكا الوسطى . وأكد على أنه سوف يواصل مراعاة اهتمامات بلدان أمريكا الوسطى في هذا الصدد . واتُفق على أن تخضع هذه المسألة لتبادل اعتيادي للآراء في اطار اللجنة الفرعية المعنية بالسلع الأساسية والتعاون التجاري .

١٢ - وسلم الطرفان بأن الموز سلعة أساسية ذات أهمية كبيرة في التجارة بين المنطقتين وبأن انتاج الموز يعد عاملا يؤثر بدرجة كبيرة على اقتصادات أمريكا الوسطى . وسوف يسعى الاتحاد ، الذي يدرس حاليا الترتيبات التي سيطبقها على واردات الاتحاد من الموز بغية انشاء السوق الوحيدة ، الى ايجاد حل يأخذ في الاعتبار مصالح

بلدان أمريكا الوسطى . وسوف يسعى الاتحاد الى تجنب الترتيبات الجديدة المؤدية الى تدهور صادرات تلك البلدان .

وأعرب الطرفان من جديد عن قلقهما إزاء فقدان بلدان أمريكا الوسطى لعائدات التصدير إثر هبوط أسعار بعض السلع الاساسية التي تصدرها المنطقة بصورة تقليدية ، وهو قلق متزايد نتيجة لاعتماد المنطقة الى حد كبير على تلك السلع الاساسية ولان الصعوبات التي تواجهها تلك السلع الاساسية لها طبيعة تتعلق بالهياكل . وأعرب الطرفان مرة أخرى عن اعتقادهما بأن تشجيع الخطوات الرامية الى تنويع الصادرات له أهمية بالنسبة لتقليل مستوى ذلك الاعتماد . وأكد الطرفان أيضا على ضرورة تحسين عمل أسواق السلع الاساسية العالمية بغية زيادة وضوحها وبصفة خاصة من أجل تحسين عمل اتفاقيات السلع الاساسية الدولية القائمة بما يتفق مع اتجاهات السوق . وأشار الطرفان الى مضمون البيانات الاقتصادية الصادرة عن مؤتمرات سان خوسيه الثالث والرابع والخامس ، ووافق الاتحاد على تكريس اهتمامه على المشاكل الموجودة في المنطقة نتيجة لتغيير حجم حصيلة الصادرات من السلع الاساسية . وتبعا لذلك وافق الطرفان على معالجة الموضوع في الاجتماع القادم للجنة الفرعية المتخصصة وفي الاجتماع الرابع للجنة المشتركة .

وفي هذا السياق ، ومع التسليم بالآثار السلبية للوضع الراهن في سوق البن على اقتصادات البلدان المنتجة للبن ، أكد الاتحاد من جديد على ضرورة استئناف المفاوضات في المنظمة الدولية للبن بأسرع ما يمكن وذلك بغية التوصل الى اتفاق جديد وأفضل من شأنه أن يحسم المشاكل الناجمة عن اتفاق عام ١٩٨٣ وأن يكون منصفا للمنتجين وللمستهلكين على حد سواء .

وأكد الطرفان على ضرورة قيام بلدان أمريكا الوسطى بتوسيع نطاق سلعها القابلة للتصدير وأسواقها . وينبغي أن تشمل تلك العملية تنويع الانتاج ، الذي يعتمد بصورة مفرطة حاليا على المنتجات الزراعية الاستوائية التقليدية ، كما ينبغي أن تشمل المزيد من المشاركة في تجهيز تلك المنتجات وتسويقها ونقلها وتوزيعها .

١٣ - وأعربت دول امريكا الوسطى والاتحاد عن رأي مفاده أن الدين الخارجي قد أصبح مشكلة حرجة تعترض التنمية في بلدان أمريكا الوسطى . والتزامات خدمة الدين المرهقة ، التي زاد عبئها إثر ارتفاع أسعار الفائدة الدولية ، تعني حدوث انخفاض

كبير في قدرة هذه البلدان على الاستيراد وفي مستوى استثماراتها ، مما يلحق المزيد من الضرر بتنميتها ونموها .

ونظرا لكبر حجم المشكلة ، وافق وزراء أمريكا الوسطى ووزراء الاتحاد على مواصلة بذل جهودهم لتنفيذ استراتيجية الدين الدولي فيما يتصل بجميع الاطراف المعنية الاخرى . وقد أدت تلك الاستراتيجية الى إيجاد حل متوازن لمشكلة الدين في أحد بلدان المنطقة ، وأسفرت سياسة إعادة تشكيل الهياكل التي ينفذها ذلك البلد بصورة صارمة عن التزامات كبيرة تحملتها مؤسسات التمويل المتعددة الاطراف ، وحكومات كثيرة والمصارف الدائنة وذلك بغية التوصل الى ذلك الحل .

وذكر وزراء الاتحاد أنهم على استعداد لتقديم الدعم الضروري ، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، وذلك لضمان تطبيق الاستراتيجية تطبيقا كاملا في أي بلد من بلدان أمريكا الوسطى التي تعتمد سياسات اقتصادية ، يؤيدها المجتمع الدولي ، لإعادة تشكيل الهياكل .

١٤ - وأكد الوزراء على الآثار البعيدة المدى المترتبة على قرار الاتحاد بتكريس موارد كثيرة ، اعتبارا من عام ١٩٨٩ ، لإقامة نظام إقليمي للمدفوعات ، وبحثوا باستفاضة الشروط المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع بصورة مرضية والجوانب الاخرى من البرنامج التي عرضتها بلدان أمريكا الوسطى في مؤتمر سان خوسيه الخامس المعقود في سان بيدرو سولا والرامية الى تعزيز عملية تحقيق التكامل الإقليمي .

وفيما يتعلق بنظام المدفوعات ، ذكر الجانبان ، من جديد ، أنه وفقا لاتفاق التمويل الموقع في دبلن في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ في مناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري ، أن تستند مساهمة الاتحاد الى أنه من المفهوم أن بلدان امريكا الوسطى ستبذل كل ما في وسعها لضمان أقصى قدر من الفعالية ، وأنها ستقوم بصفة خاصة ، في الوقت المحدد بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بإزالة العقبات التي تعترض التجارة الاقليمية بصورة تدريجية .

وكررت بلدان أمريكا الوسطى التأكيد على التزامها بالمشروع وذكرت أن الجهود تبذل حاليا لتنفيذ ذلك المشروع .

ووفقا لذلك ، وفي ضوء النتيجة التي ستسفر عنها تقييمات النظام فيما يتصل بالوفاء بالالتزامات المتعهد بها وعمل النظام على النحو الصحيح ، سوف ينظر الاتحاد على نحو ايجابي في مواصلة الدعم المالي لمدة السنتين التاليتين للسنة الاولى من التنفيذ .

١٥ - وفيما يتصل بموضوع اتخاذ اجراء خاص لمساعدة البلدين اللذين يزيد فيهما انخفاض مستوى التنمية واللذين يعانيان من عجز تجاري إقليمي مزمن (نيكاراغوا ، وهندوراس) ، سلّم الطرفان بأن تنمية التجارة الاقليمية بصورة متسقة وإيجاد توازن في نظام المدفوعات الإقليمي على الاجل الطويل يتطلبان تعزيزا متواصلا لقدرة هذين البلدين على التصدير . وأشار الطرفان الى ما ذكرته لجنة الاتحادات الاوروبية من أن الدراسات ذات الصلة بمشروع موجّه نحو ذلك الهدف هي الآن في مرحلة متقدمة جدا وأن اقتراحا بالتمويل سوف يقدم في وقت قريب جدا الى هيئات الاتحاد ذات الصلة ، التي سوف تبحثه بروح بنّاءة .

١٦ - وأكد الطرفان من جديد على أن مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي هو أداة هامة لتطوير المنطقة ، وأكدا على الحاجة الى أن تقدم حكومات أمريكا الوسطى دعمها الثابت للمصرف .

ووفقا لذلك رحّب الطرفان بالتقدم المحرز بصدد سياسة تعزيز الجوانب القانونية والمؤسسية والمالية والتنفيذية والسياسية لدعم مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، كما وردت في القرارات التي اعتمدها مجلس المحافظين في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . واعتبر الطرفان أن من الضروري تنفيذ هذه القرارات لتمكين المصرف من أداء الدور القيادي المخصص له في عملية الانتعاش الاقتصادي في المنطقة .

وفي عام ١٩٨٩ ، واصل الاتحاد من جانبه مساهمته في تعزيز مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وذلك بمقتضى قراره بمنح ٦ مليون وحدة من وحدات النقد الاوروبية لبرنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا الوسطى لمنح قروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وهو برنامج يديره مصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ، وقراره بتقديم مساعدة تقنية الى المصرف بهدف تعزيز تنظيمه . وينبغي إضافة مساهمات

الدول الأعضاء في الاتحاد الى مساهمة الاتحاد ذاته في مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي .

ولاحظ الوزراء مع الارتياح أن من شأن الموارد الجديدة المتوفرة لبرنامج دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا الوسطى أن تؤدي الى مواصلة التدفق الكبير والمطرد للقروض المقدمة الى المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة لعدة سنوات .

وفضلا عن ذلك ، طلب الاتحاد من اللجنة أن تبحث العمل المنفَّذ بشأن تعزيز مؤسسات مصرف امريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي وإعداد تقرير عن الموضوع بهدف إتاحة إمكانية المشاركة في زيادة رأسمال المصرف للدول الأعضاء في الاتحاد والتي ترغب في ذلك ، بعد دخول بروتوكول تعديل مواد الاتفاق حيز النفاذ . وهذا البروتوكول مكّن بلدانا من خارج المنطقة من أن تصبح أعضاء كاملة العضوية في مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي .

وأعرب وزراء أمريكا الوسطى ، من جديد ، عن رغبتهم الشديدة في أن يسهم مصرف الاستثمار الأوروبي في تمويل مشاريع اقليمية تتسم بأهمية خاصة لبلدانهم أو في أشكال التعاون الأخرى التي تشجع على تنمية المنطقة .

١٧ - وأشارت بلدان أمريكا الوسطى الى الحاجة الى موارد مالية لتدعيم الجهود التي تبذلها حاليا بلدان أمريكا الوسطى لجعل موقف موازين مدفوعاتها مستقرا . وبمراعاة ذلك ، قدمت تلك البلدان تقارير عن الإجراءات التي يُضطلع بها ماليا ومؤسسيا لتعزيز صندوق أمريكا الوسطى للاستقرار النقدي في اطار الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى . وتنوي بلدان أمريكا الوسطى إحاطة الاتحاد علما بهذه العملية وذلك بهدف بحث امكانيات التعاون عند الاقتضاء .

١٨ - وأشار الوزراء الى البيانات التي أُدلي بها في مؤتمر سان خوسيه الوزاري الخامس وأكدوا من جديد على ضرورة مواصلة تقديم الدعم الى الهيئات الاقليمية في امريكا الوسطى في مجال العمل الهام المتمثل في إعادة تشكيل الهياكل وتنشيط وتعزيز عملية التكامل في امريكا الوسطى .

١٩ - وبحث الطرفان تعاونهما ، ككل ، واحتمالات التعاون في المستقبل ، وخاصة

بالنظر الى النتيجة التي توصلت إليها اللجنة المشتركة التي اجتمعت في بروكسل في حزيران/يونيه ١٩٨٩ .

وسلّم الطرفان بأن برنامج إعادة تشكيل التكامل الاقليمي وتنشيطه وتعزيزه وهو البرنامج الذي قدمته بلدان أمريكا الوسطى في اجتماع سان بيدرو سولا ، من شأنه أن يساهم الى حد كبير في تحقيق الأهداف الاقليمية لحفز اقتصاداتها وتعزيز الأدوات الأساسية لعملية تكامل أمريكا الوسطى وتسهيل تكامل المنطقة في أنماط تجارية دولية جديدة . ولذلك أكد الطرفان على رغبتهما في إيلاء أولوية عليا لهذا البرنامج ، وأعربا عن اعتقادهما بأن من شأن البرنامج أن يستخدم جزءا كبيرا من موارد التعاون التي يقدمها الاتحاد ، وعلى الرغم من ذلك ، طلب وزراء أمريكا الوسطى من الاتحاد أن يقدم دعما كافيا للبرامج والمشاريع التي يوافق عليها في المستقبل . وفي الوقت نفسه ينبغي مواصلة المشاريع الاقليمية أو المشاريع الوطنية .

وفي هذا السياق ، أعرب الوزراء عن ارتياحهم إزاء التقدم المحرز حتى الآن في البرامج والمشاريع الإقليمية التي تنفذ حاليا بدعم من الاتحاد والدول الاعضاء فيه ، وبصفة خاصة في ميادين الأمن الغذائي ، والصحة ، وتعزيز التعاونيات ، وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، والبحوث الزراعية ، والملاحة الجوية . وأعرب الوزراء أيضا عن ارتياحهم إزاء التقدم المحرز في مشاريع التنمية عبر الحدود ، ولاسيما خطة تريفينيو .

وأشارت بلدان أمريكا الوسطى الى قيمة مشروع تطوير الحدود بين بنما وكوستاريكا ، وهو المشروع الذي أجريت تقييمات مبدئية له . وذكر الاتحاد أن تنفيذ هذا المشروع يتطلب إبرام سلسلة من الاتفاقات بين الحكومتين ، بشأن جملة أمور ومنها التنقل عبر الحدود . وسوف ينظر الاتحاد أيضا في امكانية تقديم دعمه للجهود التي تبذلها جمهورية بنما للاشتراك تدريجيا ، ولكن بثبات ، في عملية التكامل الإقليمي .

٣٠ - وأكد الطرفان على المصلحة المرجوة من مواصلة الجهود المبذولة حاليا في ميدان التعاون العلمي والتقني . وسوف تحفز تلك الجهود من جراء عمل اللجنة المخصصة المعنية بالتعاون العلمي والتقني التي أنشئت في الاجتماع الاخير للجنة المشتركة .

وسلم الطرفان بأهمية التدابير المتخذة ، مثل المنح ومشاريع البحوث والحلقات الدراسية في ميادين الطب والزراعة والجيولوجيا والتكنولوجيا الاحيائية .

وكان من رأي بلدان أمريكا الوسطى أنه من المهم أيضا أن يصاغ التعاون في مجالي العلم والتكنولوجيا وفقا لأولويات المنطقة بحيث يؤدي الى تعزيز القدرة المحلية العلمية والتكنولوجية .

ووافق الطرفان على أنه ينبغي عقد اجتماع للجنة الفرعية ذات الصلة في أقرب فرصة ممكنة بغية تحديد برنامج التعاون للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، وفقا لأولويات المنطقة ووفقا لسياسة الاتحاد في هذا الميدان .

٢١ - وأعرب الطرفان عن اهتمامهما بالتحول الى المرحلة الثانية من برنامج التعاون في مجال الطاقة في أنشطة انتاجية في القطاع الريفي . واستكمال دراسات الجدوى التي أعدتها الأمانة التقنية الإقليمية جعل بالمستطاع انتقاء مشاريع التعاون التقني ذات الأولوية في مجال الطاقة وأمور أخرى منها تشجيع استخدام موارد الأحراج وامكانات توليد الكهرباء بالقوى المائية ، استخداما يتسم بالكفاءة .

٢٢ - وتعهد الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى بزيادة تعاونهما في مجال حماية البيئة في أمريكا الوسطى ، وذلك بإعداد دراسات ، أو مشاريع رائدة ، بهدف تدعيم تحديد وتنفيذ استراتيجية لحماية الموارد الطبيعية الموجودة بالمنطقة بحيث تحقق هذه الاستراتيجية توازنا منصفا بين مصالح السكان المحليين ، ومتطلبات التنمية ، والحاجة الى المحافظة على التراث الطبيعي لأمريكا الوسطى ، ولاسيما غاباتها المطيرة .

واتفق الاتحاد وبلدان أمريكا الوسطى على ضمان انعكاس الاهتمام بحماية البيئة ، على الصعيدين العالمي والإقليمي ، بصورة كافية في شتى جوانب تعاونهما . وفي هذا الصدد ، رحب الطرفان ببدء عمليات لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية وهي أول آلية اقليمية للتعاون من أجل تعزيز الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد الطبيعية وحماية البيئة وتحسينها في بلدان المنطقة .

ونظرا لأهمية أنشطة لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية فإن بلدان أمريكا

الوسطى طلبت من الاتحاد مساعدة تقنية ومالية لتمكينه من تنفيذ البرامج التي وضعتها اللجنة .

وذكر الاتحاد أنه سيبحث ، كما ينبغي ، الطلبات المقدمة إليه من أجل اتخاذ تدابير مناظرة للأهداف المذكورة أعلاه .

وسوف يضطلع الطرفان بدور نشط في صياغة اتفاقية عالمية بشأن المناخ .

٢٣ - وبغية تنويع الانتاج في بلدان أمريكا الوسطى ، وهذا أمر يتسم بالأهمية ، أكد الطرفان أهمية تطوير التعاون الصناعي بين المنطقتين ، كجزء من استراتيجية ترمي الى توسيع قاعدة صادرات برزخ أمريكا الوسطى .

وأشار الجانبان الى البيانات التي أدلت بها بلدان أمريكا الوسطى في الاجتماع الثالث للجنة التعاون المشتركة والتي سلمت فيها البلدان بأن التعاون الصناعي يتسم بالأولوية بالنسبة لهذه المنطقة وبأنه وثيق الصلة بصفة خاصة بوصفه جزءا من المتابعة الطبيعية لبرنامج تنشيط التجارة .

وأشار الجانبان أيضا ، في ذلك الاجتماع ، الى أن الاتحاد كان قد ذكر أنه على استعداد لتدعيم برنامج للتعاون الصناعي بالنسبة لبلدان المنطقة والى أن اللجنة المشتركة قد اقترحت انشاء فرقة عمل تقنية لبحث هذا الأمر .

وأعرب الوزراء عن اعتقادهم بأن المسؤولية الرئيسية في ميدان التعاون الإنمائي الصناعي تقع على عاتق العاملين في المجال الاقتصادي أنفسهم وبأن دور السلطات العامة هو تشجيع واستشارة وتسهيل إنجاز مشاريع استثمارية . ومع مراعاة ذلك ، قدمت بلدان أمريكا الوسطى تقارير تفيد بأن انشاء فريق مشترك بين المؤسسات للقطاع الصناعي ، بحيث يتألف الفريق من ممثلين عن المشاريع التجارية التابعة للقطاع الخاص وعن المنظمات الإقليمية ، بغية تشجيع التطور الصناعي والتنمية الصناعية في المنطقة . وسلّم الطرفان بأن من الضروري توفير مناخ من الثقة من شأنه أن يجتذب الاستثمارات الأوروبية الى المنطقة . ويعد إقرار السلم وتعزيز الديمقراطية والمحافظة على استقرار المؤسسات ومنع سياسات اقتصادية صحيحة عوامل ضرورية ، بكل ما في الكلمة من معنى ، لتوفير مناخ الثقة المطلوب .

واتفق الوزراء على أن المسؤولية الرئيسية عن ايجاد بيئة مواتية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية تقع على عاتق بلدان المنطقة . وفي هذا السياق رحب الاتحاد بانضمام بلدان معينة من أمريكا الوسطى الى الوكالة المتعددة الاطراف لضمان الاستثمار التي أنشئت تحت رعاية البنك الدولي وأكد على أهمية مواصلة السير في هذا الاتجاه ، ولاسيما من خلال إبرام اتفاقات ثنائية لحماية الاستثمار .

وأشار الاتحاد الى شتى المبادرات التي اتخذت في ميدان التعاون الصناعي في عام ١٩٨٩ ، ومنها على سبيل المثال توقيع اتفاق يجعل بالمستطاع استخدام المرفق الدولي لتمويل شركاء الاستثمار مع كوستاريكا ، وعمليات شتى لتشجيع التجارة ، وعقد حلقات دراسية معنية بالتدريب في مجال الصادرات للمديرين من أمريكا الوسطى وإعداد دراسات تحضيرية ترمي الى تنويع الصادرات . واتخذت تلك المبادرات بالاضافة الى البرامج الأخرى المذكورة أعلاه .

٣٤ - وحسبما تم الاتفاق بشأنه في الاجتماع الأخير للجنة المشتركة ، ومع مراعاة أهمية قطاع الزراعة بالنسبة للاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ، أبرز الجانبان استعدادهما لتعزيز تعاونهما في ذلك القطاع ، والسعي ، في جملة أمور من أجل تعزيز عمليات التنمية الزراعية الصناعية .

٣٥ - وفيما يتعلق بالمجالات الأخرى للتعاون ، أكد الجانبان على اهتمامهما المتبادل بتعزيز التعاون في قطاعي السياحة ومصائد الأسماك ، وذلك مع مراعاة الجوانب البيئية . ويتلاءم هذان القطاعان بصورة تامة مع انشاء مشاريع مشتركة بين شركاء أوروبيين وشركاء من أمريكا الوسطى ، لأن مساهمات الطرفين يكمل بعضها البعض الى حد كبير بصفة خاصة .

٣٦ - ورحب الجانبان بالجهود المبذولة فيما يتعلق بتطوير الموارد البشرية ، في معظم مشاريع التعاون مع الاتحاد بما في ذلك أحد عناصر التدريب الرئيسية .

وأكد الجانبان أيضا على الخبرة الايجابية المكتسبة في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتدريب موظفي الخدمة المدنية الأقدم في أمريكا الوسطى .

واتفق الطرفان على أنه ينبغي أن تولي برامج التعاون المتبادل التي سيجري تخطيطها في المستقبل اهتماما خاصا لاحتياجات المجتمعات المحلية في أمريكا الوسطى .

وبالإشارة الى أهمية مشاركة المرأة ، مع المساواة في الحقوق والمسؤوليات ، في عملية التنمية ، اتفق الوزراء على أنه ينبغي بصدد اقامة تعاونهم ، ولاسيما في العمليات التي ترمي الى تطوير الموارد البشرية ، السعي بنشاط من أجل تهيئة كافة الفرص للنهوض بدور المرأة والاستفادة من تلك الفرص .

٢٧ - وأحاط الوزراء علما بأنه وفقا للتعهد الذي ألزم وزراء فنزويلا وكولومبيا والمكسيك أنفسهم به منذ عام في مؤتمر سان خوسيه الخامس للمساهمة في تحقيق أهداف اجراء حوار اقتصادي بين الاتحاد الأوروبي وأمريكا الوسطى ، وزّع وزراء فنزويلا وكولومبيا والمكسيك على المشتركين الآخرين في المؤتمر ورقة عنوانها "تعاون فنزويلا وكولومبيا والمكسيك مع أمريكا الوسطى" . وقدمت تلك الورقة سردا وتقييما وموجزا للاحتمالات فيما يتعلق بتعاون تلك البلدان مع منطقة أمريكا الوسطى .

ورحب وزراء بلدان أمريكا الوسطى بتبويب تلك الورقة وأعربوا عن استعدادهم لوضع المقترحات الواردة فيها موضع التنفيذ .

وطلب الوزراء من اللجنة الأوروبية أن تسعى مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك لإيجاد سبل لتنسيق المعونة التي يقدمها الاتحاد والمعونة التي تقدمها تلك البلدان الثلاثة الى بلدان برزخ أمريكا الوسطى ، بهدف زيادة الفعالية الشاملة للتعاون .

- - - - -